

مكتوب ماري عيسوي
داد كابو بالاسم المبين أدناه



الستاندات المحددة للإعفاء الطوعي بتاريخ ٧/١٢/٢٠٠٦
الموافق ١٤٢٩/٩/٢٠٠٦ برئاسة القاضي السيد محمد العبد وحضور كل من
السعادة القضاة فاروق السندي و جعفر ناصر حسين و فخر طه محمد و أكرم
أحمد بهان و محمد صائب النظيفي و عمدة صالح التميمي وبخاليل شمعون
قس كوركيس وحسين أبو السنن المأذونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت
قرارها الآتي:

الغرض / السيد وزير الداخلية / إضافة لوظيفته .
الغرض عليها / غادة صائب عبد الصدار وكيلها المحامي على حسين السعدي .

الإعفاء

إن عسن وكيل المحافظة (الغرض عليها) لسلم محكمة القضاء الإداري
إن موكلته تطلب مني والدها القاصرين ليس وحيده من
زوجها الفلسطيني الجنسية العراقية تبعاً لجنسيتها العراقية وقد تخلت
موكلته لدى المدعى عليه (الغرض) [إضافة لوظيفته إلا
نه رفض التقاضي لها طلب وكيل المحافظة دعوة المدعى عليه/إضافة لوظيفته
للمرافعة والحكم باليأس بمعنى ولدى موكلته الجنسية العراقية تبعاً
لجنسيتها العراقية . وبعد إجراء المرافعة الخواص الطيبة والاطلاع
على المستندات المبررة أصدرت المحكمة حكمها الم رقم
٢٠٠٨/١٩/٢٠٠٨ المتضمن إلزام المدعى عليه
(الغرض) السيد وزير الداخلية/إضافة لوظيفته بمنع القاصرين ليس وحيده
(٣)



کوئی مارہ عراق

ولدي قسي فتني عبد القادر الجندي العراقي يبعا لجنسية والدتها العراقية
خاصة صاحب عبد القادر وفقاً للقانون الجنسي رقم (٢٦) لسنة ٢٠٠٦ ولعدم
الثبات (المدعى عليه) / اضافة لوثيقته بالقرار المذكور فقد باشر إلى الطعن به
تمثيلياً أمام المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠٠٨/٧/٩ طالباً تغطية والاعتراض
المبنية في الاختلاف .

10

لدى التطبيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان الحكم المثير
لهم ضمن المادة الثالثة قرار قبره شكلاً ولذا عطف النظر على الحكم المثير
ووجد انه صحيح وموافق لقانون للطلبين قراره فيه ذلك لأن المدعيه هذه
صلب عبد العمار عراقية الجنسية وتحصل شهادة الجنسية العراقية المرفقة
(٦١٨٧٢) الصادر من جنسية يخاله في ١٢/٨/١٩٨٧ ومتزوجة من شخص
فتحي عبد القادر فلسطيني الجنسية ولها منه بنت وولد هما ليسا وحيدين
وهما فلسطينيان أي ان الطلبين المذكورين مولودان من ام عراقية ولاب
فلسطيني حسب المستندات المرفقة بالدعوى . وحيث ان الطفل المولود من اب
عربي او ام عراقية يعتبر عراقياً بحكم القانون ونمنع له الجنسية العراقية
حيثما يصرف النظر عن جنسية الوالد الآخر لما كان لو اقام تطبيقاً لحكم المادة
(٤) (اثنتي) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥
وال المادة (٣) من قانون الجنسية رقم (٢٦) لسنة ٢٠٠٦ .
ذلك يغير الازلة (ليس وحيدين ولذا نفس فتحي عبد القادر) المولودان من
ام عراقية هي هذه صلب عبد العمار قد ولدا عراقيان بحكم القانون
ومن هنا والى هنا المدعية طلب منحهما الجنسية العراقية

10



كونغرساً عراقياً
نادٍ ملائكة بالقمر نيلاتيبيادي

وهذا ما استقر عليه قضاء المحكمة الاتحادية العليا في العبرة من قراراتها
ومنها قرارها (١/الاتحادية(البيروز/٢٠٠٧) المؤرخ ٢٠٠٧/١/٢٩ ، أسا
الاعتراض التمييزية فلا سند لها من القانون . وعليه قرار تصدق الحكم
البيروز ورة الاعتراضات التمييزية وتحمّل المدعى رسم التمييز وصدر القرار
بالاتفاق في ٧ آذار ٢٠٠٨ هـ الموافق ٢٠٠٨/٣/٧ م .

الرئيس
محمد محمود

العضو
فؤوق محمد الصافي

جعفر ناصر حسين

الضمير
أكرم طه محمد

الضمير
الكرم احمد بليلان

الضمير
محمد صالح النقشبندي

الضمير
عبدالجليل شعبان قيس كورنيس

الضمير
محمد صالح التميمي

الضمير
حسين ابو النعيم